

United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia [ESCWA]
Economic Trends and Impacts: Foreign Aid and Development in the Arab Region
(New York: United Nations, 2007). 56 p. (Issue no. 4)

الاتجاهات الاقتصادية وأثارها: المساعدة الخارجية والتنمية في المنطقة العربية

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية.

بالمعطيات المؤثرة في تفعيل دور المساعدات الخارجية في التنمية ومواجهة التحديات التي يمكن أن تحول دون الإفادة من هذه المساعدات. وقد تم التركيز على أربع دول أعضاء في الإسكوا هي: مصر، الأردن، اليمن وفلسطين لاعتبارات متعددة، من بينها أن مصر والأردن من الدول ذات الدخل المتوسط - المنخفض التي لديها اقتصاديات متنوعة، وهي من الدول التي حصلت على مساعدات مهمة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فيما يمثل اليمن حالة الدول ذات الحاجة الماسة إلى المساعدات والتي حصلت على مساعدات قليلة نسبياً خلال العقود الثلاثة الماضية، وفلسطين حالة البلدان أو الأراضي التي تعاني من النزاعات وتعتمد بشكل أساسي على المساعدات.

تتضمن الدراسة أربعة فصول. يتناول الفصل الأول حجم المساعدات الإنمائية الرسمية التي خصصت للتنمية في البلدان العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة واتجاهاتها. وتفيد الإحصاءات أن

تأتي هذه الدراسة الاتجاهات الاقتصادية وأثارها: المساعدة الخارجية والتنمية في المنطقة العربية في إطار رصد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) للاتجاهات الاقتصادية في دول منطقة الإسكوا، وتحديد العوامل المؤثرة في عملية التنمية المستدامة فيها، وتتبع ما حققته هذه الدول من تقدم في تحقيق «الأهداف الإنمائية للألفية» بحلول عام ٢٠١٥، ومن بينها القضاء على الفقر، تعميم التعليم الابتدائي، تحقيق المساواة بين الجنسين، تخفيض معدل وفيات الأطفال، تحسين المستوى الصحي ومكافحة الأمراض، المحافظة على البيئة، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وتسعى الدراسة إلى تفحص دور المساعدات الخارجية وأثارها في التنمية في المنطقة العربية خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٤ بهدف تزويد صانعي القرار في الحكومات والمؤسسات الدولية المانحة وكذلك الحكومات المتلقية للمساعدات

أما بالنسبة إلى المساعدات الأجنبية للدول العربية وأبرزها المساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي واليابان، فقد بدأت بالارتفاع خلال الفترة ما بين ١٩٧٤ و١٩٨٥، وبلغت المساعدات الأمريكية خلال تلك الفترة نحو ٣ مليارات دولار، ثم انخفضت قبل أن ترتفع أثناء حرب الخليج الثانية، حيث كانت مصر هي المستفيد الرئيسي من تدفق المساعدات إلى المنطقة آنذاك. وارتبطت المساعدات الأمريكية عموماً باعتبارات سياسية وأمنية. وسجلت هذه المساعدات مزيداً من الارتفاع خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ بخاصة مع الحرب على العراق عام ٢٠٠٣. وتحكمت بهذه المساعدات الاعتبارات السياسية ومتطلبات إعادة الإعمار وتداعيات تدهور الأوضاع الإنسانية. أما المساعدات الأوروبية فقد ارتفعت تدريجياً خلال الفترة من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٨٥ وتراجعت في التسعينيات. ولا بد من الإشارة إلى أن المساعدات الأوروبية (فرنسا وبريطانيا) إلى دول المنطقة تأثرت عموماً بمستوى العلاقات السياسية والاقتصادية والروابط الثقافية مع الكولونيات السابقة، فيما خصص القسم الأكبر من المساعدات السويدية إلى الدول الأشد فقراً وتلك التي تعاني من المنازعات، كما خصصت ألمانيا قسماً كبيراً من مساعداتها للدول ذات الدخل المنخفض، فيما تميزت المساعدات الإيطالية بالتوازن بين مختلف الاعتبارات السياسية والإنمائية. وفي ما يتعلق بالمساعدات اليابانية، فقد حافظت في الثمانينيات على مستوى يتراوح بين ٤٠٠ و٥٠٠ مليون دولار سنوياً، أي ما يعادل ٤ في المئة من مجموع المساعدات إلى المنطقة

المساعدات السنوية للمنطقة العربية شهدت تقلبات ملحوظة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فوصلت إلى حدها الأقصى عام ١٩٧٧ حيث بلغت ١٦ مليار دولار، ثم بدأت بالانخفاض لتصل إلى ٦,٧ مليار دولار عام ١٩٨٩ لتعود فترتفع خلال حرب الخليج الثانية ١٩٩٠ - ١٩٩١، قبل أن تنخفض من جديد لتصل عام ١٩٩٥ إلى ٥,٧ مليار دولار. وقد عادت المساعدات إلى الارتفاع عقب إعلان أهداف الألفية الإنمائية عام ٢٠٠٠ واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام نفسه، ثم الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، لتصل عام ٢٠٠٤ إلى نحو ١٢ مليار دولار. كما تشير الإحصاءات إلى أن المساعدات العربية للدول العربية خلال الفترة بين ١٩٧٣ و١٩٨٦ كانت الأعلى، وقد شكّلت عام ١٩٨٠ نسبة ٦٠ في المئة من مجمل المساعدات للمنطقة نتيجة الطفرة النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي. إلا أنه مع انخفاض أسعار النفط، واتجاه حكومات دول المجلس إلى الاستثمار في مشاريع البنية التحتية سجّلت المساعدات العربية تراجعاً حاداً. وباستثناء فترة حرب الخليج الثانية التي شهدت تدفقاً للمساعدات إلى المنطقة، فإن المساعدات الخليجية تراجعت إلى مستوى لا يذكر ووصلت إلى نحو ٢٨١ مليون دولار عام ١٩٩٩، أي أقل من ٥ في المئة من مجموع المساعدات التي خصصت للمنطقة العربية في تلك الفترة. وقد عادت المساعدات الخليجية (السعودية والكويتية والإماراتية بشكل خاص) إلى الارتفاع خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٤، إلا أنها لم تصل إلى المستوى التي كانت عليه في السبعينيات والثمانينيات.

أهداف الألفية. كما تفيد الإحصاءات أن القسم الأكبر من المساعدات الأجنبية خصصت لمصر خلال فترة الدراسة (١٩٧٠ - ٢٠٠٤) حيث حصلت على ٣٤ في المئة من إجمالي المساعدات إلى الدول العربية، فيما حصلت سوريا على أكبر حصة من مساعدات الدول العربية ٢٤ في المئة من إجمال هذه المساعدات، تلتها مصر ٢٢ في المئة فالأردن ١٦ في المئة. وقد تحكمت الاعتبارات الجيو - سياسية بقرارات تخصيص المساعدات الأمريكية في المنطقة العربية وبخاصة المساعدات إلى مصر، حيث بلغت المساعدات الأمريكية لمصر ٣٨ ملياراً و٤٨٩ مليون دولار أي ما يعادل تقريباً ٣٨ في المئة من مجمل المساعدات التي تلقتها مصر، فيما اتجهت المساعدات الأوروبية ومساعدات المنظمات الدولية بقدر أكبر إلى أهداف إنمائية إذا ما قورنت بالمساعدات الأمريكية.

وتشير الإحصاءات الناجمة عن العلاقة بين نصيب الفرد من المساعدات ونصيبه من إجمالي الدخل القومي إلى أن المساعدات بشكل عام لم تكن موجهة إلى الدول الأقل دخلاً خلال الأعوام الـ ٢٥ الماضية. كما تشير الإحصاءات المتعلقة بنسب المساعدات إلى إجمالي الدخل القومي في البلدان العربية إلى تراجع معدل نسبة الاعتماد على المساعدات خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ في معظم الدول العربية باستثناء موريتانيا، حيث لا تزال نسبة المساعدات إلى إجمالي الدخل القومي في حدود ٢٠ في المئة، وفلسطين حيث يرتفع معدل هذه النسبة إلى مستوى خطير يصل إلى نحو ٣٠ في المئة نتيجة التدهور الذي أصاب الدخل القومي في ضوء الحصار الإسرائيلي المتواصل.

العربية. وارتفعت هذه النسبة إلى نحو ٧ إلى ٨ في المئة من مجموع المساعدات إلى المنطقة في التسعينيات لتصل عام ٢٠٠٤ إلى ٨٤٠ مليون دولار نتيجة تعهد اليابان المشاركة في إعادة إعمار العراق.

احتلت مصر المرتبة الأولى من حيث حجم المساعدات المتراكمة التي تلقتها من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٠٤، التي بلغت ١٠٠ مليار و٩٨٢ مليون دولار، تلتها سوريا ٣٣ ملياراً و٣٠٧ ملايين دولار، ثم الأردن ٣١ ملياراً و٧٤٨ مليون دولار فالغرب ٢٨ ملياراً و٤٩٧ مليون دولار، ثم السودان ٢٦ ملياراً و٩٨١ مليون دولار فاليمن ١٨ ملياراً و ٨٤٠ مليون دولار. وحصلت الصومال على ١٥ ملياراً و٤٠٢ مليون دولار، وتونس على ١٣ ملياراً و٥٣٩ مليون دولار، والجزائر على ١١ ملياراً و٤٠١ مليون دولار، والعراق على ١١ ملياراً و٩٢ مليون دولار وموريتانيا على ١٠ مليارات و١٨٢ مليون دولار، وفلسطين على ٩ مليارات و٣٦٢ مليون دولار، ولبنان على ٨ مليارات و٢٨٩ مليون دولار، فيما تراوح حجم المساعدات لباقي البلدان العربية بين ٦٦٨ مليون دولار و ٤ مليارات و ٢٢٧ مليون دولار.

وتفيد إحصاءات هذا الفصل أن معظم الدول المانحة الكبرى (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، اليابان وغيرها) لم تلتزم خلال عام ٢٠٠٤ بنسبة المساعدات الإنمائية المطلوبة التي تم الاتفاق دولياً على توفيرها للدول المتلقية وهي ٠,٧ في المئة من إجمالي الدخل القومي للدول المانحة. إلا أن دولاً مثل السويد والنرويج والدنمارك واللكسمبورغ والسعودية والكويت تخطت النسبة المتفق عليها للمساهمة في تحقيق

الثانية عام ٢٠٠٠ إلى ارتفاع نصيب الفرد من المساعدات إلى ٥٠٠ دولار عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢. وفي اليمن انخفض نصيب الفرد من ١٧٠ دولاراً عام ١٩٧٦ إلى ١٢ دولاراً عام ٢٠٠٤ نتيجة ارتفاع معدل النمو السكاني، وتراجع المساعدات الإنمائية لعدم انجاز أهدافها.

وفي ما يتعلق بالمساعدات التي أخذت شكل المنح، تشير الإحصاءات إلى ارتفاع حصة المنح في المساعدات خلال العقود الثلاثة الماضية في مصر والأردن، في مقابل انخفاض حصة القروض في إجمالي المساعدات لمصر من ٧٥ في المئة في السبعينيات إلى ١٨ في المئة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤. وقد انخفضت نسبة القروض في الأردن خلال الفترة نفسها من ٥٠ إلى ١٥ في المئة. وفي فلسطين شكلت المنح القسم الأكبر من إجمالي المساعدات منذ توقيع اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ لتلبية الحاجات الاستهلاكية ونظراً لعدم وجود إمكانية لدى السلطة الفلسطينية لتسديد القروض. أما في اليمن فقد تعادلت حصتا المنح والقروض خلال فترة الدراسة.

وارتفعت نسبة القروض غير المشروطة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ بشكل ملحوظ. وتشير الإحصاءات خلال تلك الفترة إلى أن نسبة القروض غير المشروطة من إجمالي المساعدات لكل من مصر والأردن وصلت إلى ٦٨ في المئة، وبلغت خلال الفترة نفسها في فلسطين نسبة ٦٣ في المئة، وفي اليمن ٧٨ في المئة. إلا أن ذلك لا يقلل من أعباء القروض المشروطة التي لا تزال تشكل ٢٢ في المئة في اليمن، و٣٧ في المئة في فلسطين.

يعرض الفصل الثاني لأبرز خصائص وشروط المساعدات الإنمائية التي حصلت عليها كل من مصر والأردن واليمن وفلسطين، ونصيب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من هذه المساعدات خلال فترة الدراسة. بعض هذه المساعدات قدّم على شكل قروض ميسّرة تسدّد للدول المانحة في فترة زمنية محددة، وبعضها الآخر ارتبط بشروط فتح الأسواق أمام منتوجات الدول المانحة، فيما أخذت بعض المساعدات شكل المنح والمساعدات التقنية.

تشير الإحصاءات إلى أن مستويات نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية السنوية في كل من مصر والأردن واليمن انخفضت بشكل ملحوظ في العقود الثلاثة الماضية، بينما ارتفع نصيب الفرد من المساعدات في فلسطين منذ بداية التسعينيات. وقد ارتبط مستوى نصيب الفرد من المساعدات عموماً بحجم تدفقها إلى المنطقة وبمعايير سياسية.

في مصر بلغ نصيب الفرد من المساعدات أعلى مستوى له عام ١٩٧٥ حيث وصل إلى ١٧٩ دولاراً وسجل أدنى مستوى له عام ٢٠٠٣، حيث انخفض إلى ١٥ دولاراً. ووصل نصيب الفرد من المساعدات في الأردن إلى أعلى مستوى له عام ١٩٧٩ ومنتصف الثمانينيات حيث بلغ ١٢٧٢ دولاراً نتيجة المساعدات التي أقرتها قمة بغداد (١٩٧٩) لدول المواجهة، لينخفض إلى ١٢١ دولاراً عام ١٩٨٩، قبل أن يرتفع قليلاً خلال حرب الخليج. وأدى تدفق المساعدات إلى السلطة الفلسطينية (لأسباب سياسية وإنسانية) عقب توقيع اتفاق أوسلو ١٩٩٣ ومن ثم عقب الانتفاضة الفلسطينية

تطوير القاعدة الاقتصادية وتحقيق نسب أعلى من النمو، إذ إن البلدان الأربعة المعنية بالدراسة تعاني من نسب عالية من البطالة خاصة في صفوف الشباب. ولا بد من الإشارة إلى أن المساعدات اتسمت عموماً بعدم الانتظام ما أثر سلباً في تخطيط وتنفيذ البرامج التنموية.

أما الفصل الثالث فيتناول العلاقة

بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي في المنطقة العربية والجدل الدائر بشأن هذه العلاقة، إذ تجد بعض الدراسات أن المساعدات الخارجية يمكن أن تردم الفجوة الناجمة عن افتقار البلدان النامية إلى رأس المال المحلي اللازم للاستثمار، ويمكن أن تساعد في تنمية القدرات الإدارية والتقنية في الدول المتلقية فيما تجد دراسات أخرى أن النظرة إلى العلاقة الإيجابية بين المساعدات والتنمية فيها الكثير من التفاؤل والتبسيط، إذ إنه إضافة إلى شروط ونوعية القروض والهبات التي قد لا تكون موجهة إلى أهداف إنمائية، وعدم انتظام هذه القروض وتأثير ذلك في تخطيط وتنفيذ المشاريع والبرامج، فإن بعض الدول المتلقية للمساعدات قد تواجه مشاكل استيعاب المساعدات وتوظيفها وإدارتها، ومن بين هذه المشاكل على سبيل المثال الاعتماد بشكل متزايد على المساعدات من دون تحريك الموارد المحلية بالشكل المناسب ومواجهة ما يعرف بـ «الداء الهولندي» المتعلق بسعر الصرف. من هنا تفترض بعض الدراسات أن العلاقة الإيجابية بين المساعدات والنمو الاقتصادي لها شروطها، فيما تشدد دراسات أخرى على أن المهم في العلاقة هو التفتيش عن مختلف الطرق التي تجعل المساعدات مؤثرة في النمو على أشكاله.

وفي ما يتعلق بالمساعدات التقنية أو التعاون التقني مع ما يترتب عليه من كلفة لتوفير الخبراء من الدول المانحة وبراامج التدريب والبحوث وغير ذلك - وهي مسائل خاضعة للنقاش بين الدول المانحة والدول المتلقية للمساعدات شأنها شأن القروض المشروطة وغير المشروطة - فتشير الإحصاءات وبالمقارنة بفترة التسعينيات، إلى تراجع حصة المساعدات التقنية قياساً إلى إجمالي المساعدات خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤. وباستثناء مصر التي ارتفعت فيها نسبة المساعدات التقنية إلى إجمالي المساعدات لتصل إلى ٤٤ في المئة، فقد انخفضت في الأردن خلال الفترة نفسها من ٢١ في المئة خلال التسعينيات إلى ١٩ في المئة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، وتراجعت في فلسطين خلال الفترة نفسها من ٣٦ في المئة إلى ١٦ في المئة، وكذلك في اليمن من ٢٤ في المئة إلى ١٥ في المئة. وتشير الدراسة عموماً إلى وجود دلائل قليلة تؤكد فعالية المساعدات التقنية كأداة لتنمية رأس المال البشري والبناء المؤسساتي في المنطقة العربية.

وبالنسبة إلى توزيع المساعدات على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الدول المعنية خلال الفترة بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٤ فقد أظهرت الإحصاءات أن المساعدات الإنمائية وجّهت بشكل تصاعدي إلى القطاعات الاجتماعية بهدف دفع التقدم باتجاه تحقيق أهداف الألفية الإنمائية. - فقط في مصر زادت المساعدات المخصصة للقطاعات الاقتصادية على تلك التي خصصت للقطاعات الاجتماعية خلال الفترة نفسها. وقد أثار تراجع المساعدات المخصصة للقطاعات الاقتصادية مسألة

توجيه هذه المساعدات خدمة لأولياتها الوطنية وتعزيزاً لملكيتها فيها.

- توجيه المساعدات مستقبلاً نحو إيجاد فرص العمل بما في ذلك دعم المشاريع الصغيرة وتخفيض نسبة البطالة وسد الثغرة في الدخول بين الجنسين.

- بذل الجهود من الدول العربية المتلقية للمساعدات لتطوير بياناتها وإحصاءاتها الوطنية لتحديد العقبات التي تحول دون التقدم نحو أهداف الألفية وتحسين أداء مؤسساتها الإدارية والمالية المسؤولة عن توظيف وإدارة المساعدات.

- يجب أن لا ينظر إلى المساعدات وكأنها الدواء الحاسم أو العلاج النهائي لمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول العربية، بل إن المطلوب تحديد العقبات التي تحول دون تحقيق التقدم نحو انجاز أهداف الألفية، وهذه العقبات مترابطة، وتسم معظم الدول العربية وإن بدرجات متفاوتة، ومن بينها: عدم وجود مستويات كافية من الاستثمار والإنتاج، تخلف الإصلاح السياسي وإصلاح المؤسسات، وجود أنظمة تعليم غير فعالة، وأسواق مالية غير متطورة.

أخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن الدراسة بمنهجها التجريبي وبما تضمنته من إحاطة بالعوامل المؤثرة في تفعيل دور المساعدات الخارجية في تحقيق أهداف الألفية، ومن توصيات، تشكل مدخلاً أساسياً لدراسات مستقبلية. ولعل أبرز ما توصي به ضرورة إبعاد الاعتبارات السياسية عن المساعدات الإنمائية وتخفيض القروض المشروطة، ذلك أن الاعتبارات السياسية غالباً ما تؤدي إلى انسياب انتقائي في تقديم المساعدات قد لا

وتشير إحصاءات هذا الفصل إلى أن إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية كان لها أثر إيجابي في النمو الاقتصادي في المنطقة العربية في المعدل. كما يشير مؤشر متوسط العمر المتوقع إلى هذا الأثر الإيجابي للعلاقة بين المساعدات والتنمية الاجتماعية وإن كان ذلك لا ينطبق على مؤشر الأمية.

يوجز الفصل الرابع والأخير ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ويقدم عدداً من التوصيات التي يمكن أن تفعل من دور المساعدات الإنمائية الرسمية في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية، ومن أبرزها:

- دعوة الدول الصناعية إلى زيادة حجم المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدول ذات الدخل المنخفض وتلك التي تعاني من النزاعات في السنوات المقبلة بعيداً عن الاعتبار الجيو - سياسية والتركيز على الاعتبار الإنمائية في توجيه المساعدات بعدما تبين أن تدفق المساعدات لم يكن يستهدف خلال العقود الثلاثة الماضية الدول الأقل دخلاً.

- توجيه المساعدات إلى الدول التي تسعى إلى مكافحة الفقر وعدم ربط ذلك بوجود مؤسسات وسياسات اقتصادية مؤهلة لتلقي المساعدات، ذلك أن المساعدات يمكن أن يكون لها الأثر الإيجابي في الدول التي تفتقر إلى مؤسسات وسياسات ملائمة.

- تنسيق المساعدات الإنمائية بين الدول المانحة ومع الدول المتلقية وتأمين انتظامها بما يتيح للدول المتلقية لها الاستفادة منها في تخطيط وتنفيذ البرامج الإنمائية.

- تخفيف القروض المشروطة التي تقيد الدول المتلقية للمساعدات بما يتيح لها

المسائل المترابطة. ومع التدخل الأمريكي المتزايد في المنطقة والوضع العربي الراهن يخشى أن تتحكم الاعتبارات السياسية بشكل متزايد في قرارات تقديم المساعدات، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع نسبة القروض غير المشروطة التي لحظتها الدراسة ويتعارض بالتالي والتوجه نحو تحقيق أهداف الألفية □

يطال الدول الساعية إلى تحقيق أهداف الألفية الإنمائية، فيما القروض المشروطة غالباً ما تهدف إلى فتح أسواق الدول المتلقية للمساعدات أمام سلع وخدمات الدول المانحة قبل أي اعتبار آخر.

والواقع إن الاعتبارات السياسية والقروض المشروطة والمنح باتت من

صدر حديثاً

أسلحة الرعب

إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية

اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل (WMDC)



إن الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية هي أشد الأسلحة وحشية. وهي تسمى، بحق، أسلحة الدمار الشامل وأسلحة الرعب.

في وسع هذه الأسلحة، المصممة لبث الرعب فضلاً عن الدمار، وفي حال وقوعها في أيدي دول أو إرهابيين، أن تسبب دماراً على نطاق واسع يفوق كثيراً ما يمكن أن تحدثه الأسلحة التقليدية.

وما دامت أي دولة تملك مثل هذه الأسلحة - وخصوصاً الأسلحة النووية - فإن دولاً أخرى ستتشد حيازتها.

في هذا الكتاب، تتصدى اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل (WMDC)، التي يرأسها الدكتور هانز بليكس، لهذا التحدي العالمي، وتقدم ستين توصية بشأن ما يستطيع المجتمع الدولي - الحكومات الوطنية والمجتمعات المدنية - أن يفعله وما ينبغي أن يفعله.

٢٥٦ صفحة

الثلثم: ٨ دولارات
أو ما يعادلها